

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية

الدكتورة/طيب جميلة

جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة-

مقدمة:

تقع جمهورية الصين الشعبية في شرق آسيا على الساحل الغربي للباسفيك، و هي من أكبر الدول في العالم من حيث المساحة أولا و البالغة تسعة ملايين و ست مائة ألف كيلو متر مربع، مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة وراء روسيا و كندا، و من حيث عدد السكان ثانيا و البالغ عددهم حوالي مليار و ثلاث مئة مليون نسمة. و تعد الصين من أعرق الحضارات و أثرها في العالم لأنها شكلت واحدة من أقدم المدينيات و أرقاها.

لقد اتبعت الصين منذ عام 1949 النظام الاشتراكي على اثر تأسيس جمهورية الصين الشعبية في الفاتح من أكتوبر و حققت الكثير من الانجازات إلا أنها لم تكن كافية للاضطلاع بالمكانة التي كانت تسعى إليها مما جعلها تتبنى مجموعة من الإصلاحات سنة 1978 على يد رئيسها "دونغ زيوبينغ". هذا الرئيس الذي طبق فلسفة واقعية تهتم بالغاية على حساب الوسيلة، معتمدا على مبدأ التدرج في الإصلاح و رافعا شعار "عبور النهر مع البحث بالأقدام عن الأحجار التي يمكن الوقوف عليها". و كانت نتيجة هذه الفلسفة البراغماتية تصاعد القوة الاقتصادية، العسكرية و السياسية للصين.

تظهر براغماتية الصين، - و تجسيدا للمدرسة الواقعية التي تركز على مفهومي القوة و المصلحة- في تخليها عن الشعارات الإيديولوجية خدمة للمصلحة الوطنية، والتي ظهرت في إدراكها لأهمية القوة الاقتصادية في النسق الدولي لما لها من آثار على مكانة الدولة و نفوذها، و في مواكبتها لكل التغيرات الاقتصادية و السياسية التي ترتبت عن انهيار الاتحاد السوفيتي و انتهاء الحرب الباردة و التي على أساسها تبنت توجهات جديدة في سياستها الخارجية وعليه، و وفقا لهذا السياق نظرح الإشكالية التالية

ما هي التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للصين ؟ و ما هو أسلوبها في تحقيق أهدافها؟

و لمعالجة هذه الإشكالية، نستعرض المحورين التاليين:

المحور الأول: أسباب التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية.

المحور الثاني: الأسلوب الصيني في السياسة الخارجية.

المحور الأول: أسباب التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية:

ظلت الصين متمسكة في عهد الإصلاحات الاقتصادية بالمبادئ الخمس للتعایش السلمي و رأت في ظل التحولات الدولية الجديدة، أن احترامها و الالتزام بها يكتسي أهمية أكبر إذ "ستؤمن هذه المبادئ الخمس دوراً أكبر في دعم السلام العالمي و تشجيع التنمية الوطنية و الدولية معاً، كما ستخفف من سيطرة القوى الكبرى على الساحة الدولية."¹

فالمبادئ الخمس بالنسبة للصين و خاصة ما يتعلق بالسيادة الوطنية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية من الثوابت في السياسة الخارجية و إن اختلفت طرق الحفاظ عليها من فترة إلى أخرى، إذ "يوضح تحليل لسلوك الصين في السياسة الخارجية أنها خليط من التشدد و المرونة. فالحكومة متشددة فيما يخص الحفاظ على المبادئ الأساسية و لكنها مرنة في الوسائل التطبيقية و التقنية. المبادئ التي لا يقبل التفاوض بشأنها هي تلك المتعلقة بالمصالح الحيوية الوطنية مثل شرعية النظام و سياسات القوة الداخلية. أما المبادئ التي يقبل التفاوض بشأنها فهي التي لا تعتبرها الصين من الأولويات، حيث يفرق القادة الصينيون بين المبادئ الرئيسية و المبادئ البلاغية.² تعبر المبادئ الرئيسية عن المصالح الوطنية الحيوية و هي تتضمن المطالبة و الدفاع عن السيادة، أما المبادئ البلاغية فتتعلق بالأهداف الثانوية الواقعة خارج المجال الفوري للأهداف السياسية للدولة.

¹ Quan Jiadong, "The current relevance of handling international relation in accordance with the five principals of peaceful coexistence". **International review**, volume n° 01, august, 1994, p. 14.

² Edited by: Steven W.Hook, *comparative foreign policy adaptation strategies of the great and emerging powers*. Quansheng zhao, "Modernization, nationalism and regionalism in china united states of America, New Jersey, Prentice Hall, 2002, p. 67.

والحقيقة أنه رغم تمسك جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها بهذه المبادئ إلا أن سياستها الخارجية تحررت منذ الإصلاحات الاقتصادية وكل الإفرازات الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي من الانشغال بتحقيق الأهداف الثورية، وابتعدت عن الطابع الإيديولوجي في سلوكاتها الخارجية.

1- أثر الإصلاحات الاقتصادية للصين على توجهات سياستها الخارجية:

ساعدت سياسة الإصلاحات الاقتصادية على إعادة ترتيب الأولويات في السياسة الخارجية الصينية، حيث أعطيت أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد وجعل الصين دولة اقتصادية كبرى. " إن الإستراتيجية الدولية للصين، و بسبب التصاعد الاقتصادي، أصبحت أكثر طموحة... فالصين تحمل طموح رتبة القوة الكبرى، فهي تتطلع إلى نفس السمات التي اتسمت بها القوى الغربية واليابان عند اعتدائها على الصين".¹

و عليه أصبح للصين، و نظرا للإفرازات الداخلية و الدولية أهدافا أخرى - إلى جانب أهدافها التقليدية و الثابتة² - إذ " اعتبرت السياسات الخارجية للصين في السنوات الأخيرة دفاعية إلى حد كبير، حيث تسعى إلى خلق ظروف دولية تسمح لبكين بتركيز معظم طاقاتها نحو الداخل استجابة لتحديات التنمية. تريد السياسة الخارجية الصينية على وجه التحديد منع إنشاء التحالفات ضدها و خاصة في المناطق المجاورة لها و التي تحد من حريتها في العمل و النمو الاقتصادي، ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، و الحصول على المواد الأولية اللازمة لتحقيق التنمية الداخلية بما فيها الطاقة و لكن ليس الطاقة فقط، بل وأيضا تأمين محيطها لمنع التحديات التي تهدد استقرارها عبر الحدود و لاسيما في التبت و شينجيانغ (Xinjiang)، و تعزيز عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يحد من قوة و نفوذ القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية".³

1-1 هدف الصين في أن تصبح قوة اقتصادية عظمى:

¹ Niquet Valerie « China's future role in world affairs : An enigma ?, Politique étrangère , special issue, september, 2008, p.53.

⁴ تمثل الأهداف التقليدية والمحورية و التي تعتبر من الثوابت في السياسة الخارجية للصين وهي: حماية السيادة الوطنية، المحافظة على وحدة الأراضي الصينية و تقلد دور قيادي إقليمي.

³ Fred Bergsten C, Charles Freeman & others, « **China's rise challenges and opportunities**, " Washington DC, Peterrson institute for international economics . Center for strategic and international studies, 2008, p.212

شكلت مسألة النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الصينية منذ تأسيس النظام الشيوعي فيها، و لكن حالت جملة من العوامل دون ذلك، فالصين قبل الانفتاح كانت مواردها الاقتصادية محدودة. كما لعبت الظروف الخارجية (الضغوطات الأمريكية و السوفييتية) دورها في استمرار تخلف الصين.

لقد اكتست عودة الهدف الاقتصادي التنموي أهمية بالغة في أهداف السياسة الخارجية للصين منذ عام 1978 حين تبنت هذه الدولة على يد رئيسها "دونغ زيوبينغ" مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية أعطت من خلالها الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب الاعتبارات الإيديولوجية، التي لم تساعد الصين في الارتقاء إلى مصاف القوى الكبرى. ليزيد انهيار الاتحاد السوفييتي و انتهاء مرحلة الحرب الباردة من تأكيد الصين من صحة خياراتها الإستراتيجية المتعلقة بالإصلاح و الانفتاح أولا، و ثانيا إصرارها على الحصول على القوة الاقتصادية و اكتساب الميزة التنافسية في وقت تركزت فيه هيمنة القوة الاقتصادية، و تدعمت فيه سياسة الاعتماد المتبادل بين الدول، لهذا تهدف الصين إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي و اكتساب التكنولوجيا ذلك أن التوقف عن عملية التنمية سوف يعيدها إلى الصفوف الخلفية.

و عليه تتجسد الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي و محاولة إيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي.

2-1 هدف ضمان إمدادات الطاقة:

أثر نمو الاقتصاد الصيني على ارتفاع حصة استهلاك هذه الدولة من الموارد الأولية و خاصة النفط و الغاز، مما أصبح يشكل هاجسا كبيرا بالنسبة للقادة الصينيين. و قد أسفر هذا التزايد المستمر للحاجة إلى الطاقة عن سعي الصين إلى ضمان الحصول على مصادر جديدة للموارد الأولية و خاصة النفط. إن " أكثر ما تسعى إليه القيادة الصينية هو هاجس ضمان تدفق الإمدادات من الغاز، النفط، و المعادن الأخرى و السلع الصناعية. ففي 2003، أصبحت الصين المستورد العالمي الثاني للنفط، و بهذا انتقلت القيادة، و بسرعة كبيرة إلى ما يسمى "بديبلوماسية النفط". و عليه سارعت فرقة الرئيس "هيو جينتاو" و الوزير الأول "وان كينونغ" إلى وضع إستراتيجية محكمة لضمان واردات الطاقة ليس من الدول المجاورة و دول آسيوية مثل: روسيا اندونيسيا و

استراليا فقط، بل أيضا من موردين بعيدين مثل إفريقيا و أمريكا الجنوبية. كما جدت الصين جهودها لاستغلال النفط و الغاز في عملية دق ناقوس الخطر في اليابان و دول جنوب شرق آسيا.¹

3-1 هدف إرساء نظام عالمي جديد:

رفضت الصين منذ تأسيس الجمهورية الشعبية في 1949 لعب الأدوار الثانوية على الساحة الدولية، إذ سرعان ما ظهر الخلاف بينهما و بين حليفها الاتحاد السوفيتي، كما انتقدت سلوك السياسة الخارجية الأمريكية التي عملت على بسط نفوذها في العالم باسم حقوق الإنسان و الديمقراطية.

و الحقيقة أن هذا الرفض للتميش و إقصاء بعض الدول من لعب دور أكثر فعالية في إدارة الشؤون الداخلية، زاد بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة. فالصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمرا غير مقبول، إذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات و الأديان و مستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها و المشاركة في إدارة الشؤون العالمية عبر التشاور وفقا لمبدأ المساواة. لهذا لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم، و تسير كل هذه الاختلافات، لذلك تعتبر النتيجة المنطقية وجود عالم متعدد الأقطاب.

و عليه يعتبر هدف تشكيل نظام ديمقراطي متعدد القطبية هدفا رئيسيا في السياسة الخارجية الصينية خاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة "فالصين ترفض استمرار النظام الديمقراطي برمته رهينا للقوة الأمريكية، ساعية بذلك إلى تشكيل نظام ديمقراطي متعدد الأقطاب، تمثل فيه الصين القوة الرئيسية في المحيط -الآسيوي- الباسيفيكي.² فالسياسة الخارجية الصينية تدرك أن " المساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي لا بد من أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية الآسيوية تقدم قاعدة ارتكاز أساسية و مدخلا لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي".³

¹ Willy Wo, Lap Lam, « Chinese Politics in the Hu Jintao Era New Leaders, New Challenges », New York, An East Gate Book, 2006, P.158.

² تشن تشياو، "الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب . رؤية صينية"، السياسة الداخلية، العدد 145، جولية 2001، ص 60.

³ عبد القادر محمد فهي، مرجع سابق، ص. 21.

في الحقيقة تدرك الصين جيدا أن اعتماد نظام التعددية القطبية يعتبر اعترافا صريحا و رسميا من قبل الدول الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بمركز الصين كدولة كبرى على الساحة الدولية، لا تقل في أهميتها و نفوذها عن هذه القوى. كما تدرك أنها "تطرح تحديا كبيرا بالنسبة للولايات المتحدة و باقي العالم من مجرد وضعها كقوة اقتصادية عالمية عظمى جديدة لأن هذه القوى الصاعدة تستطيع زعزعة الاستقرار الدولي القائم و تخلق نزاعات اقتصادية. الأمثلة الأكثر وضوحا: ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر و اليابان و ألمانيا من جديد في بداية سنوات القرن العشرين".¹

2- الإدراك الصيني للتغيرات الدولية الجديدة:

تتميز السياسة الخارجية الصينية لفترة ما بعد الحرب الباردة بالتحليل الموضوعي لحقائق الواقع السياسي الإقليمي و العالمي على النحو التالي:

* يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة بالنسبة للصين لأنه أتاح ظهور بيئة إستراتيجية جديدة على الصعيد الآسيوي و العالمي، مما استوجب إعادة التخطيط للأهداف و الاستراتيجيات. فبالنسبة لهذه الدولة زال الكثير من الضغوطات السياسية الأمنية (بما فيها مشكل الحدود مع الاتحاد السوفيتي)، فتحسنت البيئة الإستراتيجية الأمنية الإقليمية للصين و كذا البيئة العالمية ، إذ حرر تغير البيئة الهيكلية للنظام الدولي السياسة الخارجية الصينية من جملة من القيود التي كانت تكبلها في فترة القطبية الثنائية مكتسبة هامشا واسعا للتحرك، و فرصا جديدة للتعامل مع العديد من القضايا التي كانت حkra على القوتين العظمتين أثناء الحرب الباردة.

من هنا، سعت الصين إلى ضرورة اكتساب دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية و الدولية "فتحركت باتجاه مجموعة قضايا كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني و نماذجه السلوكية للتحول من موقع الانحسار النسبي في مرحلة القطبية الثنائية إلى الانفتاح النشط في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم و حقائق التغير

¹ Fred Bergsten C, Charles Freeman & others, Op. Cit, p.10.

فتثبت من خلاله مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس الاحتكار الدولي لقوتين عظميتين : الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي.¹

* يختلف عالم ما بعد الحرب الباردة عن العالم الذي كان سائدا أثناء هذه الحرب من حيث علاقات القوة و المصالح الإستراتيجية، إذ "بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، لم تعد الصين بالنسبة للولايات المتحدة بوضعها قوة منافسة للولايات المتحدة على الصعيد الإقليمي و العالمي".² فالصين تدرك أن الولايات المتحدة لم تعد تحتاج إليها لتبنى مواقف مشتركة ضد الاتحاد السوفييتي و بالتالي تعلم لماذا أخذت الولايات المتحدة تتحرر من ضغط التغاضي عن انتهاكات اعتبارات القيمة في الصين.³ كما تدرك أن مواجهة الولايات المتحدة يعتبر أمرا غير مجدي و إمكانية التحالف ضدها معدومة، لهذا تقتضي الضرورة الاندماج أكثر في النظام الدولي و مؤسساته. ان الصين قد ارتبطت بعمق بالبيئة الدولية و التراجع عن ذلك يكلفها كثيرا بالإضافة على أن انهيار الاتحاد السوفييتي جعل هذه الدولة محط أنظار الدول الأخرى باعتبارها آخر أقطاب الشيوعية، كل هذه العوامل تجعل الصين تدعم علاقاتها مع الولايات المتحدة.

* أدركت الصين أن فترة ما بعد الحرب الباردة تشهد تصاعد قوى جديدة على الساحة الدولية، مما يثير مخاوف و رفض القوى العظمى لذلك. و يتجسد هذا الرفض في صور مختلفة تتراوح بين احتواء هذه القوى الجديدة و محاولة استنزاف مصادر قوتها. لهذا عملت السياسة الخارجية الصينية على تأكيد الصعود السلمي، و ماله من إيجابيات على الاستقرار في آسيا و في العالم كله من جهة، و إمكانية تحقيق منافع مشتركة و مصالح متبادلة مع القوى العظمى من جهة أخرى .

* ساعدت التحولات الداخلية التي شهدتها الصين بسبب الإصلاح الاقتصادي على تغيير نظرة السياسة الخارجية الصينية إلى القانون و الشرعية الدولية، و تأكدت هذه النظرة بالتغيرات التي عرفت الساحة الدولية بعد

¹ عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق، ص 16 .

² هدى ميتيكس، خديجة عرفة محمد، " ، الصعود الصيني "، الفصل كتبه محمد سعد أبو عامود ، " مقومات الصعود الصيني "، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص 120.

³ عباس عطوان خضر ، "مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية"، الطبعة الأولى، أبو ظبي: "مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية" ، 2004، ص

انتهاء الحرب الباردة. إذ رأت الصين ضرورة المشاركة في الأطر القانونية و المؤسساتية الدولية لما قد تحققه لها من منافع بدلا من استمرار رفضها مما يقيد حركتها في المجتمع الدولي، لهذا " انضمت الصين البراغمية، و لتحقيق مصالحها الخاصة إلى هذه المنظمات الدولية للأسباب التالية: أولا يمكن أن يكون الانضمام شرطا للحصول على بعض الفوائد، كالمساعدات المالية من صندوق النقد الدولي، أو البنك العالمي و الذي يشترط العضوية فيها. ثانيا لأن المنظمات الدولية أصبحت أكثر أهمية لتصنيف المسائل السياسية الهامة (بما فيها الأمن)، إنه طبيعي أن تبحث الصين عن ممارسة قوتها في هذه المنظمات إذا أرادت فقط أن تعرقل هيمنة قوى أخرى مثل الولايات المتحدة. أخيرا يستعمل الانضمام إلى هذه المنظمات لتجنب النقد. كيف تستطيع الصين أن تهتم بعدم المبالاة لحقوق الإنسان عندما تكون طرفا مهما في اتفاقيات حقوق الإنسان".¹

* أدركت الصين أن التغيرات التي مست النظام الدولي بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة يستوجب منها إعادة النظر في تكييف سياستها الخارجية على نحو يؤمن اندماجها في الاقتصاد العالمي و التفاعلات السياسية، بالشكل الذي يجعلها غير مهمشة على الساحة الدولية. من هنا "اتجهت الصين نحو اعتماد طرق جديدة للدفاع عن مصالحها، و ذلك بأساليب أكثر هجومية و أقل عنفا. فالصين أخذت تنمي استراتيجيات إدارة الصراع الأكثر حدة بمضامين جديدة لا تعتمد إلى المواجهة بقدر ما تعتمد إلى إقناع الآخر بقوة الصين و مكنتها الإقليمية خارج دائرة الحقل التقليدي الثورية".²

انطلاقا من هذه الأسباب الداخلية و الدولية، "حدد "دونغ زيويغ" توجهات السياسة الخارجية للصين من خلال:³

● مراقبة الوضع الدولي بثبات و رزانة .

¹ . Edited by Ryan . k Beasley and others," **Foreing policy in comparative prospective domestic and international influences on state behavior** » . Brian, Ripley « China: difining its role in the global community. United state of America: library of congress cataloging in publication dala, 2001, p. 128.

² عباس عطوان خضر، مرجع سابق، ص.ص. 128-129

³ مراجعة و تقديم وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2002 ، ص. 29 .

- التثبيت بالموقع الدولي للصين ، و هو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة .
- هدوء رد الفعل .
- إخفاء القدرات المتوافرة .
- كسب الوقت .

تدل هذه التوجهات على براغماتية السياسة الخارجية الصينية التي يتضح أنها كانت تدرك أنها لا زالت تحتاج لمزيد من الوقت لتصبح قوة اقتصادية كبرى، و لازالت بحاجة إلى تكنولوجيا و رأسمال الدول الغربية، لهذا "تبنى دونغ زيوبينغ سياسة خارجية مستقلة تبحث في نفس الوقت عن علاقات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، و تحسين الروابط مع الإتحاد السوفييتي سابقا- مبدئياً اقترب دونغ من الغرب لأنه كان الأكثر قدرة على مساعدة الصين في التحديث" حيث اعتبره من أولويات السياسة الخارجية التي اعترفت أن مفهوم بقاء النظام له عدة معان فالمنافسة الاقتصادية لا تعتبر أقل حيوية من المواجهة السياسية العسكرية"¹.

و عليه أصبحت السياسة الخارجية في عهد الإصلاحات الاقتصادية مستقلة و براغماتية فهي لم تعد تهتم بالاعتبارات الإيديولوجية، و لا بالأهداف الثورية، شعارها تحقيق المنفعة والمصلحة ووسيلتها الحكمة وعدم التسرع. إذ تمثلت العناصر الرئيسية لإستراتيجية دونغ في ضرورة تجنب الصين لمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية (القوة العظمى الوحيدة) التي لا يجب أن تتولى القيادة لعالم ما بعد انهيار الإتحاد السوفييتي. و هذا ما تجسد في السلوك الخارجي للصين.

المحور الثاني: الأسلوب الصيني في السياسة الخارجية:

يتجسد الإدراك الصيني لتحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة في أسلوب السياسة الخارجية الصينية في التعامل مع النظام الدولي و الوحدات المكونة له. و الحقيقة أن هناك مستويات عديدة توضح هذا الإدراك و تبين أنه رغم عدم اختلاف مبادئ السياسة الخارجية للصين و البعض من أهدافها للفترتين قبل و بعد نهاية الثنائية

¹ Jinghao Zhou, « China's peaceful rise in a global context domestic aspects of china's road map to democratization », New- York, Lexington books: Rowman& Littlefield publishers, INC, 2010 , p. 72.

القبطية إلا أن هناك اختلاف في طرق السياسة و الوسائل المستعملة لتحقيق هذه الأهداف، مما يجعل من السياسة الخارجية تتصف بالبراغماتية.

و تظهر في الواقع براغماتية السياسة الخارجية في طريقة التعامل مع الأوضاع الدولية انطلاقاً من الإمكانيات الصينية في حد ذاتها، بحيث اعتمدت السياسة الخارجية على مبدأ التدرج في الحصول على كل عناصر القوة. و اجتنبت التسرع في الظهور كقوة كبرى على الساحة الدولية حتى لا يثير تصاعدها أي شكوك حول نواياها و أهدافها، مما جعلها تؤكد في بداية تصاعدها الاقتصادي على أنها لا زالت تنتمي إلى دول العالم الثالث و تصر بعد ذلك على تصاعدها السلمي.

و تتضح هذه البراغماتية في " ملاحظة الرئيس " دونغ زيوبينغ" الشهيرة فيما يخص السياسة الخارجية الصينية: يجب أن تبتعد الدبلوماسية عن الأضواء، و من الأفضل أن تركز على التنمية الاقتصادية البناءة. و قام الرئيس "جيانغ زيمين" (Jiang Zemin) بصياغة ما يسمى "بدبلوماسية القوة الكبرى" في منتصف التسعينيات، و التي تتمثل فكرتها الأساسية في أنه ينبغي أن تسعى الصين، -بما أنها ليست بعد لاعبا عالميا لما لها من قوة اقتصادية و عسكرية و جيوسياسية محدودة نسبيا-، إلى الاضطلاع بدور أكبر في السياسة الخارجية لاسيا في منطقة المحيط الهادي. هذا الرئيس الذي قاد الحزب الشيوعي الصيني حتى أوائل عام 2003 قسم العالم جملة إلى الكتل التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان و روسيا. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة، مما خلق وضعية سماها الخبراء الصينيون «قوة عظمى، قوى متعددة»، و الصين هي الدولة الاشتراكية والسائرة في النمو الوحيدة من بين دول هذه الكتل. و قد كانت قيادة الحزب الشيوعي الصيني مقتنعة بأن الصين بإمكانها أن تلعب تدريجيا دور قوة كبرى.¹

وعليه، و للوصول تدريجيا إلى مكانة الدولة الكبرى، ركزت الصين على التطور الاقتصادي مستفيدة من الاستقرار النسبي للنظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فالصين، تصر على تنويع شركائها، وتحاول إقامة علاقات ودية مع دول عديدة وفي كل القارات. ويشير الواقع إلى أن "الصين تصنف علاقاتها الثنائية إلى

¹ Willy Wo, Lap Lam, Op. Cit, p.159

مجموعتين في الترتيب من حيث الأهمية: "شراكة إستراتيجية" و "شراكة تعاونية". "فحين تعقد الصين اتفاقية شراكة إستراتيجية مع دولة أو منطقة أخرى، فهذا لا يعني أن يؤخذ به حرفيا من قبل الطرفين، إذ تبحث الصين على مثل هذه الاتفاقيات لتبين الأهمية النسبية لعلاقة خاصة ثنائية أو متعددة الأطراف بالنسبة لمصالحها العالمية. الشراكة الإستراتيجية موجهة أيضا كبديل لمفهوم التحالف الذي تندد به الصين و تعتبره استفزازي و يضر بمصالحها".¹

و يرجع في الأصل هذا التنوع للشركاء إلى رغبة الصين في تبني مقارنة ذات أبعاد عديدة هدفها تحقيق نوع من التوازن و تليق بمكانة الصين كقوة كبرى، إذ " نادى الحكومة تحت قيادة الرئيس "هيو جينتاو" (Hu- Jintao) و الوزير الأول "وانغ كينهنغ" (Zeng- Qinghong)، بمقاربة متعددة الأبعاد لتعزيز مكانة الصين الدولية مع ضمان علاقات ودية مع القوى الكبرى و الدول المجاورة. فالحاجة إلى التوازن هي أولا علاقات ودية مع القوى الكبرى: روسيا و اليابان، و التكتلات: الاتحاد الأوروبي، آسيان، مع ضمان على الأقل علاقات غير تصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية".²

إن الصين، و في حاجتها للتوازن أيضا عملت على تحسين علاقاتها حتى مع الدول التي كانت تربطها بها علاقات تصادية. كما سعت لإقامة روابط مع معظم الوحدات السياسية بما فيها تلك الداخلة في علاقات صراع، بحيث " تتضح أيضا نظرية التوازن في علاقات بكين مع أزواج من البلدان هم في علاقة عداوة مع بعضها البعض. إن قيادة الحزب الشيوعي حافظت و منذ السبعينيات، على علاقة "شراكة و صداقة مع باكستان لمراقبة خاصة التهديد المحتمل للهند. و لكن، خضعت منذ نهاية التسعينيات العلاقات مع الهند إلى تغيير جذري، مما أدى إلى إجراء مناورات بحرية مشتركة و القيام بالجولة الأولى في التبت لوفد عسكري هندي. لقد ساهم دور "صانع السلام" الذي لعبته الصين بين نيودلهي و إسلام آباد في تأمين الفناء الخلفي للصين، و عزز نفوذ إمبراطورية الوسط في مسألة شبه الجزيرة الكورية".³

¹ Fred Bergsten C. Charles Freeman & others, Op. Cit, p.217

² Willy Wo, Lap Lam, Op. Cit, p. 163.

³ Ibid., p. 164.

1- سياسة حسن الجوار:

وفر زوال التهديد السوفييتي للصين مناخا آمنا أكثر استقرارا، مما ساهم في تغيير أولويات السياسة الخارجية لهذه الدولة التي تفرغت أكثر لتحديث اقتصادها، وتحسين علاقاتها الخارجية مع دول الجوار، فقد حاولت المجموعة الجديدة في السلطة إعادة توازن السياسة الخارجية بجعلها لا تتمحور كثيرا على العلاقات مع القوى الكبرى، وسعت لتبني دبلوماسية أكثر شمولاً وأكثر تنوعاً بالنظر إلى الأهداف المتبعة، لهذا و يظهريها لنشاط أكبر و تعاون أكثر في الأجهزة الدولية لهيئة الأمم المتحدة، أعطت الصين أهمية كبيرة في نفس الوقت إلى إقامة علاقات حسن الجوار مع مجموع جيرانها.¹

لقد أكد القادة الصينيون على أهمية الاستقرار الإقليمي والعالمي في استمرار التطور الاقتصادي لبلادهم، إذ ترتبط سياسة حسن الجوار التي تبنتها الصين أو الحفاظ على علاقات ودية مع الدول المجاورة - ولا سيما التي كان للصين معها خلافات- ارتباطاً وثيقاً باعتقاد قادة العشريات الأخيرة (بما فيهم "دونغ زيوبينغ"، "جيانغ زيومينغ" و "هيو جينتاو")، والمتمثل في ضرورة استفادة الدولة من استقرار المناخ العالمي لتركز على البناء الاقتصادي. فبينما لعب الرئيس "دونغ زيوبينغ" دوراً رئيسياً في حدثين هامين ساعدا على خلق التوتر مع الدول المجاورة و المتمثلان في: أحداث الفيتنام في 1978 و مذبحه ميدان السلام السماوي في 1989، فقد بدا هذا الرئيس في بداية التسعينيات يكرس سياسة دبلوماسية المصالحة... كما اعتبر الرئيس "هيو جينتاو" مدافعا قويا عن نظرية الصدفة، و التي بموجبها يتعين على الصين اغتنام الفرصة النادرة من هنا إلى غاية العقد القادم لتعزيز قوتها الشاملة، و هذا يتطلب بطبيعة الحال علاقات ودية مع الدول المجاورة²، و التي تتجسد فيما يلي:

* تسوية الكثير من قضايا الحدود العالقة كالاتفاق المبرم مع الهند عام 1991 و مع روسيا إثر لقاء القمة بين الرئيس الصيني جيانغ زيمين و الرئيس الروسي (بوريس يلتسين) في موسكو عام 1994 حيث تم الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين و عدم توجيه الصواريخ النووية اتجاه بعضها البعض.

¹ Jean-Pierre Cabestan , « Chine: une très grande puissance incomplète e et vulnérable », **Questions internationales**, n°32, juillet /août 2008, p 9.

² Willy Wo, Lap Lam, Op. Cit, p165

* تطبيع الصين للعلاقات مع كوريا الجنوبية منذ مطلع التسعينات و زيادة حجم التبادل الاقتصادي بينهما، في نفس الوقت الذي لازالت فيه الصين تحافظ على روابطها التقليدية مع كوريا الشمالية و إن و كان بوتيرة أقل بسبب المشاكل الاقتصادية الداخلية.

و الجدير بالذكر أن الصين هي ضمن الدول التي شاركت في المفاوضات لتسوية مسألة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، إذ تصر بكين على تسوية أزمة اعتراف هذه الدولة بامتلاك السلاح النووي سلميا و عبر المفاوضات، و في ظل وجود ضمانات أمريكية خاصة بعدم استخدام القوة العسكرية ضدها. تهدف مساعي الصين هذه إلى احتواء الأزمة حتى لا يتكرر ما حدث في العراق أولا، و لاعتبار الورقة الكورية مفيدة بالنسبة لبكين في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ثانيا، و "لأن الصين لا تستطيع تحمل النتائج الإقليمية للبرنامج النووي الكوري الشمالي بما يتضمنه من ردود فعل محتملة لليابان، و كوريا الجنوبية و تايوان بالتفكير في حيازة أسلحة نووية للدفاع عن الذات، بالإضافة إلى حرصها على الاستقرار الإقليمي".¹

لقد بينت مشاركة الصين في مفاوضات الأزمة النووية لكوريا الشمالية ذلك "التغير العميق في دبلوماسية جمهورية الصين الشعبية، إذ أخذت الصين زمام المبادرة في احتضان مفاوضات الست للخروج من الأزمة النووية لكوريا الشمالية. إنها مبادرة جريئة زادت من نفوذ الصين عند واشنطن طوكيو وسيول ... في المراحل الأولية في الحرب الأمريكية الشاملة ضد الإرهاب، تقبلت الصين إلى حد كبير العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان و العراق، و لكن مباشرة بعد إعادة انتخاب الرئيس جورج بوش، أعريت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، على أن بكين لن تجاري كثيرا الولايات المتحدة إذا كان لها هدف من إيران إلى العراق. إن الفريق "هيو-وان" كان نشيطا أيضا في استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن للأمم المتحدة و وسائل أخرى لحماية شبه الحلفاء بما فيهم نظام السودان".²

* تعزيز العلاقات الاقتصادية مع اليابان بالرغم من وجود عدم الثقة على الصعيد الأمني بين البلدين. إذ تدرك الصين أنها لازالت بحاجة إلى الاستثمارات اليابانية و خاصة ذات التكنولوجيا العالية، و تعرف جيدا أن اليابان

¹ هدى ميتيكس، خديجة عرفة محمد، "، الصعود الصيني"، الفصل كتبه: حسن أبو طالب"، مرجع سابق، ص. 148 .

² Willy Wo, Lap Lam, Op. Cit, p. 161.

بحاجة لمساعدتها في الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، و لسوقها الضخم. و بهذا تشكل المصالح المتبادلة جوهر العلاقات بين الجارين العملاقين لتترك الرواسب التاريخية جانبا في عالم لم يعد يعر الاهتمام إلا للمنفعة.

* تعزيز شبكة من العلاقات الاقتصادية مع دول آسيوية أخرى كروسيا و عدد من الدول الإسلامية من وسط آسيا، مثل طاجيكستان و لوزبكستان و الهدف "تعزيز التواجد الفعال و تحقيق أمن تلك المنطقة الغنية بالموارد النفطية و خلق حالة استقرار على الحدود الشمالية الغربية لها، و الحد من التأثير الديني الأصولي على مسلمي الصين... هدف هذا الاتفاق الأساسي كان ينحصر في تحقيق فلسفة الدفاع الذاتي و تعزيز الأواصر الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بغية الحد من قساوة التحدي الذي تبديه الولايات المتحدة في مجال فرض سياسة القطب الواحد و إبداء التدخل في الشؤون الداخلية الصينية تحت يافطة حقوق الإنسان، إذ ما تقوم به الولايات المتحدة من نشاط عسكري في المحيط الهادي و الدعم اللامحدود لدول الجوار الصيني قد يشجع من جديد بعض الأطراف لإثارة النزاعات الحدودية التي لا تخلو من التوترات الدائمة مع كل من الهند، روسيا و منغوليا و دول الهند الصينية".¹

* فتح قناة للحوار مع دول الجوار في الكثير القضايا الأمنية غير التقليدية كالهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود و تجارة المخدرات.

* مشاركة جمهورية الصين الشعبية في المؤسسات الاقتصادية الآسيوية، حيث انضمت إلى منظمة آسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى عضويتها في تجمع دول جنوب شرق آسيا حيث رأت الصين ضرورة تعزيز وجودها كقوة إقليمية تشهد نموا اقتصاديا كبيرا بعد افتتاحها الاقتصادي، و عدم السماح للولايات المتحدة و اليابان للسيطرة على هذه المنظمات الاقتصادية الآسيوية،² باعتبارها تمنح الصين فرصة الدخول في آليات التفاوض و المشاركة في الترتيبات الإقليمية على الصعيدين الاقتصادي و الأمني بإيجاد طريقة للحوار مع الولايات المتحدة و اليابان من جهة، و دول المنطقة من جهة أخرى. كما سعت الصين من خلال انضمامها إلى

¹ نجم سلمان الحجار، "الأفغنة أنشودة الأمركة الآسيوية"، الطبعة الأولى، دمشق: دار جوران للطباعة و النشر و التوزيع، 2000، ص. 141.

² محمد يوسف صالح دراركة "دراسة في السياسة الخارجية الصينية (1980-1996)"، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا، 1998، ص. 69.

هذه المؤسسات إلى بناء الثقة مع جيرانها لمحاولة إنشاء أمن إقليمي بعيد عن أي إطار مؤسسي من جهة، و "الاستفادة من الاشتراك في هذه المؤسسات من أجل مساعدتها في قضية تايوان".¹

و توضح إحدى الدراسات أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية دفعت الصين نحو سياسة حسن الجوار وهي:

- العامل الأول هو الحديث عن قرن الباسفيك، الأمر الذي شجع بكين على الأمل في أن النمو الاقتصادي السريع في منطقة آسيا و الباسفيك سوف يعطى طاقة للاندفاع و النهضة الاقتصادية الصينية.

- العامل الثاني فيتمثل في بروز القيم الآسيوية الجديدة، و التي تقوم على أساس أن التحديث الآسيوي إنما تأسس على القيم الآسيوية الفريدة.

- و يرجع العامل الثالث إلى نمو و تطور التكتلات الإقليمية و غير الإقليمية التي تبعت انهيار نظام القطبية الثنائية، و من ثم قررت بكين أن تستفيد من الاتجاه للتجمع و التكتل".²

تهدف سياسة حسن الجوار المتبعة من طرف السياسة الخارجية الصينية، في الواقع إلى تهدئة الدول المجاورة بشأن أي تهديد أمني صيني بسبب النزاعات الحدودية التي تسعى الصين لحلها بالتشاور و المفاوضات. أما الهدف الثاني فيمكن في منع أي تحالف قد يتشكل بين هذه الدول و القوى الخارجية كالولايات المتحدة مثلاً.

2- تعزيز العلاقات مع الدول الغربية:

اقتربت الصين منذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية من الدول الغربية لما تقدمه لها من فرص لإنجاح تجربتها التنموية بما تملكه من رأسمال و تكنولوجيا.

1-2 العلاقات الصينية الأمريكية:

تعتبر العلاقات الصينية الأمريكية العلاقات الثنائية الأكثر أهمية ضمن علاقات الصين مع الدول الغربية. فمن الجانب الصيني، تعتبر العلاقات مع الولايات المتحدة ضرورة لأسباب كثيرة: اقتصادياً، بهدف الحصول على

¹ طلعت عبد المنعم، "الصين و ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد"، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو 1997، ص. 37.

² إبراهيم الأخرس، "أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود"، الطبعة الأولى القاهرة، ايتراك للنشر و التوزيع، 2008، ص. 126.

التكنولوجيا الراقية، سياسيا: بغرض احتواء الضغوط الأمريكية و الحفاظ على مساندة الولايات المتحدة للثلاثية (لا لاستقلال تايوان، لا لعضوية تايوان في المنظمات الدولية كدولة مستقلة، و لا لدولتين: الصين و تايوان). لهذا أكد كل رؤساء الصين ابتداء من "دوينغ زيويغ"، "جيانغ زيمين" و "هيو جيتاو" على أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة، فقد قال دونغ زيويغ عام 1993 لحكومته عن كيفية التعامل مع واشنطن "زيدوا الثقة و قللوا المشكلات، طوروا التعاون و تجنبوا المواجهة".¹ كما جعل "جيانغ زيمين" من علاقات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية عاملا أساسيا في تحديد مستقبل القوة الصينية على الساحة الدولية، إذ "يتوقف ما إذا كانت الصين ترقى إلى مستوى واقع و التزامات القوة الكبرى في الشؤون الدولية، بالنسبة له على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ... معنى هذا أن جيانغ و رفقائه اعترفوا بالتفوق الأمريكي في العالم - بما فيها أجزاء كبيرة من آسيا المحيط الهادي- بشرط أن تحترم الولايات المتحدة سيادة الصين على تايوان، و تستمر في الاستثمار و التجارة معها".²

أما عن الجانب الأمريكي، فقد أثير جدل كبير حول ماهية السياسة التي يمكن إتباعها اتجاه الصين: التعاون أم الاحتواء و هذا ما تجسد في:³

- مدرسة الإدماج التي تدعو إلى أن دمج الصين في السياسة الأمريكية يعقلنها و يترجم هذا الاتجاه كل من نيكسون، بوش، و كلينتن .
- مدرسة الاحتواء و يقف خلفها... جماعات حقوق الإنسان واللوبي التايواني في الولايات المتحدة، و ترى هذه المدرسة أن التحول الصيني تكتيكي و ليس استراتيجي و تسعى للهيمنة الإقليمية و هو ما يهدد مصالح أمريكا.

¹ ريتشارد نيكسون، "ما وراء السلام"، (ترجمة مالك عباس)، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 1995، ص. 136.

² Willy Wo, Lap Lam, Op. Cit, p .159.

³ محمد يوسف صالح دراركة، مرجع سابق، ص. 178 .

إن هذا الاختلاف في الرأي قد يفسر في جزء منه غموض أهداف و سلوكيات السياسة الأمريكية اتجاه الصين، إذ تبين دراسة للعلاقات الثنائية بينهما أنها أعقد من مجرد دراسة لمجالات التعاون و ملفات التنافس والصراع لسببين:

- وجود الكثير من الخلافات في مجال التعاون كالاختلافات التجارية رغم حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، و وجود أيضا نوعا من التفاهم في ملفات النزاع، كما هو الحال بالنسبة لمسألة تايوان.

- عدم تكافؤ طرفي العلاقة من حيث درجة القوة- على الأقل في الوقت الحالي- فالولايات المتحدة هي القوة العظمى في عالم ما بعد الحرب الباردة، بينما الصين بلد شاسع بالمكان، بحجم السكان و بالطموحات، و لكنها لم تكمل بعد نموها. بمعنى آخر، "لا تملك الصين الجاذبية الضرورية لتكوين بدائل شاملة و قطب للتحالف. لهذا لا يمكن وصف هذه العلاقات بالعلاقات التصادمية، و إن كانت تحمل خطر ذلك. فالنظر إلى التاريخ و مضمونها الحالي يمتزج الحب و الكره بعدم المبالاة و عدم الفهم في العلاقات الصينية الأمريكية، أين الأخطاء تسبق المفاوضات الذكية، و أين الاتفاقات تعوض دائما الاختلافات. و التي تعتبر علاقات معقدة جدا بسبب الدور الذي تلعبه الآراء الداخلية"¹ و يمكن ملاحظة هذا الغموض و التعقيد في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصين من خلال السلوكيات و المواقف التالية :

* عند وصول الرئيس بيل كلينتن (Bill Clinton) إلى الحكم في 1993 و رغم الخلافات التجارية الكثيرة بين الطرفين، لم تردد الولايات المتحدة كثيرا في منح الصين بند الدولة الأولى بالرعاية. بالإضافة إلى ذلك و رغم تدهور العلاقات الإستراتيجية بين البلدين إثر أحداث 1995-1996 في مضيق تايوان، قام الرئيس الصيني جيان زيمين بزيارة لواشنطن في أكتوبر 1997، ليقوم الرئيس الأمريكي كلينتن برد الزيادة في جوان 1998 معلنا تمسك دولته بسياسة "اللاءات الثلاث".

في الحقيقة لم تستمر هذه العلاقات الودية طويلا لتشهد تصعيدا آخر بسبب ضرب السفارة الصينية في بلغراد في ماي 1999 من طرف الطيران الأمريكي. كل هذا لم يجعل السياسة الخارجية الأمريكية تتصرف

¹ Jean .Luc, Domenach, « **Ou va la chine ?** », Paris,fayard librairie, Arthéne, 2002, p. 185.

بصرامة مع الصين، بل قد "شهدت العلاقات الصينية الأمريكية إبان إدارة كلينتون تقدماً كبيراً نتيجة إتباع الولايات المتحدة إستراتيجية الارتباط الشامل. ووفقاً لهذه الإستراتيجية، فقد نظرت الولايات المتحدة للصين على أنها بلد غير منافس وأن للصين دوراً مهماً في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة آسيا المحيط الهادي وأن الولايات المتحدة عازمة على أن تدفع الصين نحو القيام بدور أكبر كقوة رئيسية ومسؤولة.¹

* في جانفي 2001، وعند تسلمه الرئاسة بالبيت الأبيض بدا أن الرئيس الجديد جورج بوش الابن أكثر صرامة اتجاه الصين، فقد انتقد في حملته الانتخابية المواقف الضعيفة والسياسة المترددة لكلينتون حيث "عبر سكرتير الدولة الجديد كولن باول (Colin powel) قائلاً: يجب معاملة الصين بالطريقة التي تستحقها فهي ليست "شريكاً إستراتيجياً بل منافس سياسي إقليمي قوي، وأيضاً شريك تجاري راغب في التعاون معنا في بعض المناطق مثل كوريا أين تلتقي مصالحنا الإستراتيجية. لهذا سمح جورج بوش في جوان 2001 ببيع أسلحة متطورة جداً إلى تايوان.² من هنا يتبين أن الولايات المتحدة اعتبرت الصين شريكاً نافعا أحيانا وخطيراً أحيانا أخرى.

و كرد فعل على هذا الحذر اتجاهها، ومغتمة هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على المراكز التجارية الأمريكية سارعت السياسة الخارجية الصينية في إبداء كل تعاونها في الحرب على "الإرهاب الدولي متضامنة مع السياسة الأمريكية في هذا المجال مما ساعد على تعزيز العلاقات الثنائية، وإظهار الولايات المتحدة مرة أخرى رغبتها في تأكيد اندماج الصين في النظام العالمي. وزيارة الرئيس جورج بوش لبكين في فيفري 2002 دليل على ذلك.

في الحقيقة تدل كل هذه الزيارات والاتصالات المتكررة والعالية المستوى على رغبة الطرفين في تدعيم العلاقات بينهما، وإيجاد أطر للحوار والنقاش، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى وجوب مضاعفة هوامش التعامل مع الصين بما يضمن احتواءها داخل التغييرات الواقعة في فترة ما بعد الحرب الباردة، والابتعاد عن عزلها، وبالتالي انطوائها. فالصين وفضلاً عن سوقها الضخم تمثل حاجة إستراتيجية للاقتصاد الأمريكي الذي بدأ يعرف تراجعاً في ميزته التنافسية، وتعتبر قوة إقليمية مهمة لا يمكن أن تتجاهلها الولايات المتحدة في سياستها

¹ هدى ميتيكس، خديجة عرفة محمد، "الصعود الصيني"، الفصل كته: حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 251.

² Jean .Luc Domenach, Op .Cit, p. 190

الآسيوية. لهذا يعتبر هنري كسينجر (H-Kissinger) أن الأمر المؤكد أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنهي اهتمامها بالصين لأن معنى ذلك، هو انتهاء اهتمامها بدول آسيا. و هو أمر لا يستقيم مع كيانها كدولة تكاد تنفرد اليوم بأنها الدولة العظمى التي تبنى حساباتها الجديدة على أساس القوى الاقتصادية التي بدأت تبرز في العالم.¹

نظرا لكل هذه العوامل، أدرك الطرفان أنه من مصلحتها التركيز على التعاون، فتشعبت العلاقات بينهما، و اتخذت أبعادا كثيرة حيث "لم يعد يعبر عن العلاقات الأمريكية الصينية بالنسق البسيط (القائم على وجود مجال تفاعلي واحد)، و لكن أصبح يعبر عنها بنظام معقد متضمن لعمل كل من المؤسسات و التنظيمات الحكومية و عمل المؤسسات و التنظيمات غير الحكومية،"² حتى أصبح ينظر لهذه العلاقة على أنها العلاقة الثنائية الأكثر أهمية مقارنة بالعلاقات الأخرى إذ "و بدون شك علاقات الصين مع الولايات المتحدة هي العلاقات التي تطورت أكثر والمعتبرة من طرف الولايات المتحدة و من الصين العلاقة الثنائية الأكثر أهمية: علاقة بكين و واشنطن سواء على الصعيد الاقتصادي، السياسي أو العسكري (حوار استراتيجي) فهي تتجاوز بحجمها، تنوعها و درجة تعقدها كل العلاقات الدولية الأخرى بما فيها علاقات ما وراء الأطلسي بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي. هذه الحقيقة تترجم الإدراك الحقيقي من طرف واشنطن بالتصاعد الحالي و المستقبلي للصين."³

2-2 العلاقات الصينية الأوروبية :

حاولت الصين توسيع نطاق علاقاتها لتشمل دول الاتحاد الأوروبي حيث بدأ الرئيس "جيان زين" بزيارة إلى فرنسا سنة 1994 مقترحا أربعة مبادئ للعلاقات بين الصين و أوروبا الغربية للقرن الواحد و العشرين: الاحترام المتبادل و تجنب الخلافات، العمل من أجل النمو المشترك على التكامل، و أخيرا تدعيم المشاورات و التعاون في الشؤون الدولية. هذه الزيارة أعطت دفعة كبيرة للعلاقات بين الصين و أوروبا الغربية. ففي 1994

¹ عباس عطوان خضر، مرجع سابق، ص. 92.

² نفس المرجع، ص. 82.

³ Jean-Pierre Cabestan , Op. Cit, p. 12.

أعلن الإتحاد الأوروبي رسمياً إلغاء الإجراءات العقابية ضد الصين ماعدا بيع الأسلحة¹، لتتوالى الزيارات من الطرفين بعد ذلك مسفرة عن نشر إعلان مشترك يقضي بإنشاء شراكة شاملة مع فرنسا سنة 1997 و مع بريطانيا العالم الموالي. بعد ذلك أصدرت الصين في الثالث عشر من أكتوبر 2003 وثيقة توضح فيها سيادتها اتجاه هذا التجمع الإقليمي.

تحمل هذه الوثيقة اعتراف الطرفين أنه لا يوجد نزاع على المصالح الإستراتيجية بينهما. لقد " ظهر مركز أهداف و انشغالات الصين مع الاتحاد الأوروبي في الإعلان عن بعض الخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزها و المتعلقة بتايوان و التبت ... و تضم هذه الوثيقة الجانب العسكري، أين تظهر بوضوح الأفكار الخفية للصين في بحثها عن شراكة خاصة مع الاتحاد الأوروبي،² و الدليل نجاح الصين في إنهاء الحصار الأوروبي حول بيع الأسلحة و التكنولوجيا الحساسة لصالحها.

كما هدفت السياسة الخارجية الصينية من وراء تقريرها من دول الاتحاد و اعتباره قوة كبرى على الساحة الدولية إلى التقليل من الهيمنة الأمريكية على العالم، و البحث عن إرساء نظام عالمي متعدد الأقطاب. " فالصين متفائلة باعتبار أنها إذا استطاعت الحصول على إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل ركائز أوروبا القديمة: فرنسا و ألمانيا، فإنه سيتشكل محور أوروبي - صيني رائع من شأنه موازنة النفوذ الأمريكي. و هذا التوازن ضروريا لتصور بكين المتعلق بعالم متعدد الأقطاب، أو نظام دولي لا تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال يمكن أن يدفع التعاون بين الصين و أوروبا في مؤسسات الأمم المتحدة من "جانب واحد" توجهات إدارة جورج بوش.³

من جهة أخرى حاولت دول الاتحاد الأوروبي تدعيم علاقاتها مع الصين، حيث " أعادت الدول الرئيسة في الاتحاد (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) تقييم الوضع الداخلي للصين".⁴ تعدت العلاقات بين الطرفين إطارها الاقتصادي ليشمل المجالات السياسية و الإستراتيجية بإنشاء اللقاء الآسيوي الأوربي (Asia Europe Meeting) على

¹ Zhou yihuang, « la diplomatie chinoise », (traduit par Gu liang, Cao Qinglin, Team Delvigne), Beijing : china international press, novembre 2004, p. 143-145-146.

² Marianne Peron- Doise, « La chine, l'Europe et les Etats- unies », Politique étrangère : n°4, 2004, p. 825.

³ Willy Wo, Lap Lam, Op. Cit, p.164 .

⁴ Jean.- pierre Cabestan, Op. Cit, p 14.

غرار آسيا الباسفيك للتعاون الاقتصادي. إن دول الاتحاد الأوروبي تسعى لتعزيز علاقاتها مع الصين و اعتبارها شريكا دوليا مهما. فعلى سبيل المثال و في جوان، تبني مجلس الوزراء الخارجي وثيقة جديدة بعنوان " تأسيس شراكة شاملة مع الصين"، و قرر رفع علاقاته مع الصين إلى مستوى الولايات المتحدة و اليابان و روسيا و تدعيم الحوار السياسي، التعاون، المبادلات التجارية و الاقتصادية بين الصين و أوروبا و مساندة طلب انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة".¹

3- دبلوماسية الطاقة:

أدركت الصين، و لضمان حصولها على إمدادات الطاقة اللازمة لاستمرار نموها الاقتصادي، أنها مرغمة على تكثيف جهودها، مما جعلها تتبنى ما يسمى " بدبلوماسية الطاقة". لقد "لعبت دبلوماسية الطاقة دورا حيويا أكثر فأكثر في السياسة الخارجية و الأمنية لفريق الرئيس "هيو جينتاو" و الوزير الأول "وان كينونغ". فقارئة بإدارة "جيانغ زيامينغ"، أعطت قيادة الجيل الرابع أولوية كبيرة إلى ضمان إمدادات الطاقة، المعادن، و المواد الأولية ابتداء من النفط و الغاز إلى الماء. كان الدبلوماسيون و الإطارات في قيادة الفريق "هيو- وان" عازمين على استعمال الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية و العسكرية و وسائل أخرى للحصول على صداقة أو على الأقل رضوخ الدول الأجنبية التي تستطيع بكين الحصول منها على النفط و موارد أخرى"²، ذلك أن إمدادات الطاقة - و خاصة النفط و الغاز- تتعلق بأمن الدولة، المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية و مناورات السياسة الخارجية.

ترتكز دبلوماسية الطاقة على البحث عن مصادر جديدة لإمدادات النفط و الغاز و البحث و التنقيب عن هذه الموارد في داخل الصين و في المياه المحيطة. كما تستلزم ضمان أمن الممرات البحرية التي تمر منها الصادرات النفطية للصين. و بما أن الصين ليست الدولة الوحيدة المهتمة و المتعطشة للطاقة في المنطقة، إذ توجد دول آسيوية حساسة جدا لمسألة الطاقة مثل اليابان و الهند، فإنه ليس من المستغرب أن يثير موقف قيادة الحزب الشيوعي الصيني خلافات مع هذه البلدان مما يهدد صورة التصاعد السلمي للصين.

¹ Zhou yihuang, Op. Cit, p.p 145- 146.

² Willy Wo, Lap- Lam, Op. Cit, p .176.

لقد أطلقت القيادة الصينية مبادرة إيجاد مصادر جديدة لإمدادات الطاقة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية للتخلص من تبعية دولتهم المطلقة لنفط الشرق الأوسط و تنوع مصادر تمويلها. وأعربت الصين عن عدم تأخرها في نقل تكنولوجيتها و أموالها في البحث و التنقيب عن البترول في هذه المناطق، مما يفسر الزيارة التاريخية للرئيس "هيو جينتاو" لمصر، الجزائر و الغابون في عام 2004 و التي أسفرت عن عقد اتفاقيات بين الصين و هذه الدول، بالإضافة إلى أنغولا، السودان، ليبيا، نيجيريا، الكاميرون و الكونغو. و أدت زيارة الرئيس "هيو جينتاو" إلى أمريكا الجنوبية في نوفمبر 2004 إلى استفادة الصين من نفط دول مثل فنزويلا، البرازيل، كولومبيا و الإكوادور.

كما تتطلب دبلوماسية الطاقة من الصين معارضة مواقف الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال، و "في نوفمبر 2004، أشارت الصين إلى رفضها تحويل قضية البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة. و على أي حال فقد لمح دبلوماسيون صينيون بإمكانية استعمال بلدهم لحق الفيتو في حالة فرض عقوبات على إيران ... و قد تم مكافأة بكين على موقفها في الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية حيث وقعت الشركة العملاقة "سينوبيك" عقوداً مع طهران تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار للمواد، بما فيها الواردات السنوية البالغة 10 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال لمدة 25 سنة بما فيها حقوق الاستغلال لحقول النفط "يادافاران"¹

كما يثير البحث عن النفط بعض المشاكل مع دول في آسيا الشرقية، كخلاف الصين مع اليابان -المتعطل هو الآخر للموارد الطاقوية- على جزر دياوي الغنية بالنفط، و الخلاف مع الفيتنام و الفلبين على جزر "سبراتلي" في بحر الصين الجنوبي، الغنية بالنفط هي الأخرى.

4- المساعي الصينية لإرساء نظام التعددية القطبية:

"ترفض الصين أفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على الشؤون الدولية و ترى أن نظام تتعدد فيه الأقطاب يعتبر أكثر ملاءمة لتحقيق الأمن و الاستقرار في العالم، لهذا هي تدعو إلى مبدأ المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية بدلا من الانفرادية و الاحتكار من قبل دولة واحدة".²

¹ Ibid, p p.177- 178.

² عبد القادر محمد فهدى ، مرجع سابق، ص. 20.

إن هذه الرغبة في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي لصالح نظام متعدد الأقطاب، في الواقع له أسبابه. فالصين تدرك جيدا أن اعتماد اقتصادها على الخارج من حيث الصادرات، المواد الأولية و التكنولوجيا، يخلق لها مصالح في معظم دول العالم. "هذا البعد الكوني للمصالح الاقتصادية الصينية، سوف يقود إلى انتشار مصالحها السياسية و الإستراتيجية، و سوف يؤدي إلى إثارة التوسع في المنافسة و التعاون مع القوى المختلفة في العالم، الأمر الذي يتطلب تعريف علاقات الصين بالدول الأخرى و الأسلوب الملائم في هذا الشأن هو التعامل مع هذه الموضوعات كحزمة واحدة، على المستوى الكوني بدلا من الإجراءات الثنائية. و من ثم فإن الصين سوف تعاني إذا ما سلمت للآخرين مهمة إعادة تشكيل النظام العالمي".¹

في نفس الوقت تدرك السياسة الخارجية الصينية أن الوصول إلى مبدأ المشاركة في تسيير الشؤون الدولية أمرا ليس سهلا، إذ "يصعب ظهور ميزان قوى جديد لسبيين: أولا التفوق العسكري للولايات المتحدة... و ثانيا يحتاج إرساء نظام عالمي جديد إلى تحالف الدول ضد الولايات المتحدة و هذا يصعب حدوثه لأن الدول الأخرى تخاف بعضها و لا تخاف من الولايات المتحدة، الدولة الوحيدة التي تشعر أنها قد تكون مهددة من طرف هذه القوة العظمى هي الصين".² إذ تعتبر الولايات المتحدة حليفا إستراتيجيا للدول الكبرى كالاتحاد الأوروبي، اليابان و "مازال بين هذه الدول قدرا من التوافق رغم وجود عناصر للتنافس. لهذا الانتقال من نظام الأحادية القطبية إلى نظام التعددية لا يحضر في أوروبا و لكن في آسيا".³

و عليه و رغم تبني الصين لسياسة إرساء علاقات حسنة مع كل دول العالم بما فيها الدول الكبرى، إلا أنها لا تميل كثيرا إلى الدخول في تحالفات مع قوى أخرى قد تشكل جبهة لمواجهة الولايات المتحدة، حتى روسيا التي لا تقبل الهيمنة الأمريكية، لا تستطيع الاستغناء عن المساعدات الاقتصادية الأمريكية. و تركز أولا على مجالها الفوري لأن "القيادات الصينية تدرك أن الانطلاق نحو العالمية، و المساهمة الفعالة في تشكيل البنية

¹ ابراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص. 32.

² Chris Brown, Ainley Kirsten, « Under standing international relations », New York: edition Pal Grave Macmillan, 2005, p. p. 236-237.

³ Zhou yihuang, Op. Cit, p 149.

المستقبلية للنظام الدولي، لابد أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية الآسيوية تقدم قاعدة ارتكاز أساسية و مدخل لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي".¹

و تسعى ثانيا إلى التواجد بكل القارات لكسب شركاء اقتصاديين جدد تعمل من خلال العلاقات معهم على تنوع و توسيع دائرة تعاملاتها، إذ "ما استطاعت الولايات المتحدة القيام به من خلال التحالفات العسكرية نجحت الصين في القيام به عن طريق التحالفات الاقتصادية، فقد واصلت الصين بقوة البحث عن مصادر للتحالفات الاقتصادية في إفريقيا، أمريكا الجنوبية، آسيا الوسطى و حتى أوروبا. كما استفادت من انشغال الولايات المتحدة بالحرب ضد الإرهاب و احتلال العراق لتأمين الموارد الأولية، حقوق التسويق و الاستثمارات مع أنظمة معادية للولايات المتحدة أو مسجلة ضمن الدول المنتهكة لحقوق الإنسان مثل: الزيمبابوي، السودان و فنزويلا. إن الصين تستخدم ثروتها لشراء أصدقاء و حلفاء عبر العالم، و هي على عكس الولايات المتحدة مستعدة لتجاهل الفساد و حقوق الإنسان في سبيل الحصول على المواد الأولية و الفرص الاقتصادية".²

إن الصين تدرك جيدا أن النفوذ الاقتصادي و العسكري المتنامي يجعلها في وضع أفضل لتتولى تدريجيا مكانة في المجتمع الدولي تليق بحجم سكانها، أراضيها و تاريخها. "فالقيادة الصينية استنتجت أن بلادها تواجه تحديات دبلوماسية كثيرة في المدى القصير و المتوسط، إذ وضحت بعد وقت قصير من المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي، أنه على إطارات كل الوزارات أن تولي المزيد من الاهتمام للتطورات العالمية بحيث يمكن للصين أن تقوم باستعدادات جيدة قبل العاصفة و تكون قادرة على أخذ زمام المبادرة".³

خلاصة:

ساعدت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الصين منذ 1978 على تصاعد قوتها الاقتصادية العسكرية و السياسية، كما أثرت إفرازات نهاية الحرب الباردة على توجهات السياسة الخارجية لهذه الدولة التي أدركت

¹ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص. 21 .

² Edited by Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato « **The Rise of China and International Security America and Asia Respond** », Kevin J. Cooney, « Chinese-American hegemonic competition in East Asia A new cold war or into the arms of America? », New York, Routledge, 2009, p 45.

³ Willy Wo, Lap Lam, Op. Cit, p. 157

وجوب إعادة النظر في تكييف سياستها الخارجية على نحو يؤمن اندماجها في الاقتصاد العالمي و التفاعلات السياسية، بالشكل الذي يجعلها غير مهمشة على الساحة الدولية.

يتجسد الإدراك الصيني لتحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة في أسلوب السياسة الخارجية الصينية في التعامل مع النظام الدولي و الوحدات المكونة له، إذ أعادت إمبراطورية الوسط ترتيب أولوياتها، فأعطت أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد و جعل الصين دولة اقتصادية كبرى في نظام دولي تميز بهيمنة القوة الاقتصادية و التكنولوجيا منذ العقد الأخير من القرن العشرين. فالصين تحررت منذ الإصلاحات الاقتصادية و كل الإفرازات الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي من الانشغال بتحقيق الأهداف الثورية، و ابتعدت عن الطابع الإيديولوجي في سياستها الخارجية التي أصبحت أكثر طموحا " ففي بداية القرن الواحد و العشرين، تظهر الصين طموحات عالمية، إذ تسعى لأن تصبح قوة عظمى، إلى درجة منافسة الولايات المتحدة. في هذا الصدد عملت الصين منذ خمسة عشر سنة على امتلاك وسائل هذه الطموحات."¹

¹ F. Zohra, « La chine en afrique : coopération ou domination ? », Idara, revue de l'école nationale d' administration, volume 19, n : 1, 2009, n : 37, p.63.

المراجع:

- Quan Jiadong, "The current relevance of handling international relation in accordance with the five principals of peaceful of coexistence". **International review**, volume n° 01, august, 1994.
- Edited by: Steven W.Hook, **comparative foreing policy adaptation strategies of the great and emerging powers**". Quansheng zhao, " Modernization , natioalism and regionalism in china united states of America, New Jersy, Prentice Hall , 2002 .
- Niquet Valerie « China's future role in world affairs : An enigma ?, **Politique étrangère** , special issue, september, 2008.
- Fred Bergsten C, Charles Freeman & others, « **China' s rise challenges and opportunities**," Washington DC, Peterrson institute for international economics . Center for strategic and international studies, 2008
- Willy Wo, Lap Lam, « **Chinese Politics in the Hu Jintao Era New Leaders, New Challenges** », New York, An East Gate Book, 2006
- تشن تشياو، "الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب . رؤية صينية "، **السياسة الداخلية**، العدد 145، جويلية 2001
- هدى ميتيكس، خديجة عرفة محمد، " ، **الصعود الصيني**"، الفصل كتبه محمد سعد أبو عامود ، " مقومات الصعود الصيني"، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية مركز الدراسات الآسيوية، 2004.

- عباس عطوان خضر ، "مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية" ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي: "مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2004.
- Edited by Ryan . k Beasley and others," **Foreing policy in comparative prospective domestic and internationl influences on state behavior** » . Brian, Ripley « China: difining its role in the global community. United state of America: library of congress cataloging in publication dala, 2001
- وليد عبد الحي، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2002
- Jinghao Zhou, « **China's peaceful rise in a global contex domestic aspects of china's road map to democratization** », New- York, Lexington books: Rowman& Littlefield publishers, INC, 2010
- Jean-Pierre Cabestan , « Chine: une très grande puissance incomplète e et vulnérable », **Questions internationales**, n°32, juillet /août 2008
- نجم سلمان الحجار، " الأفغنة أنشودة الأمركة الآسيوية " ، الطبعة الأولى ، دمشق: دار جوران للطباعة و النشر و التوزيع، 2000
- محمد يوسف صالح دراركة "دراسة في السياسة الخارجية الصينية (1980-1996) " ، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا ، 1998
- طلعت عبد المنعم ، " الصين و ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد" ، السياسة الدولية، العدد 129 ، يوليو 1997
- ابراهيم الأخرس، " أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود" ، الطبعة الأولى القاهرة، ايتراك للنشر و التوزيع، 2008
- ريتشارد نيكسون ، " ما وراء السلام" ، (ترجمة مالك عباس)، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 1995

- Jean .Luc, Domenach, « **Ou va la chine ?** », Paris,fayard librairie, Arthéne, 2002,
- Zhou yihuang, « **la diplomatie chinoise**», (traduit par Gu liang, Cao Qinglin, Team Delvigne), Beijing : china international press, novembre 2004
- Marianne Peron- Doise, « La chine, l'Europe et les Etats- unies », Politique ➤
étrangère : n°4, 2004
- Chris Brown, Ainley Kirsten, « **Under standing international relations**", New York: edition Pal Grave Macmillan, 2005
- Edited by Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato « **The Rise of China and International Security America and Asia Respond** » , Kevin J. Cooney, « Chinese–American hegemonic competition in East Asia A new cold war or into the arms of America? , New York, Routledge, 2009
- F. Zohra, « La chine en afrique : coopération ou domination ? », **Idara**, revue de l'école nationale d' administration, volume 19, n : 1, 2009, n : 37